

Distr.: General  
19 October 2022  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

اللجنة الرئيسية الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 9 آب/أغسطس 2022، الساعة 10:00

الرئيسة: السيدة دنيسن ..... (هولندا)

المحتويات

تبادل عام للأراء (تابع)

تبادل مركز للأراء

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبنيها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section ([dms@un.org](mailto:dms@un.org)).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

22-12483 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

### تبادل عام للآراء (تابع)

أهداف التنمية المستدامة، مبادرة حاسمة بالنسبة لأفريقيا. وينبغي للوكالة أن تضاعف جهودها من أجل تنفيذ تلك المبادرة وأن تعمل بنشاط مع المفوضية الأفريقية للطاقة النووية لتحقيق الأهداف ذات الصلة. وختم كلامه قائلاً إنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، بالإضافة إلى ذلك، أن تعزز إلى حد كبير استثماراتها في مبادرات التنمية المتصلة بالطاقة النووية.

5 - السيد فينانين (فنلندا): قال إن معاهدة عدم الانتشار تركز حق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون تمييز، وتضع إطاراً للضمانات، التي تعتبر أساسية للحفاظ على الثقة في الطابع السلمي للأنشطة النووية ومنع الانتشار النووي. وتكتسي المعاهدة أهمية حاسمة لأنها كفلت أيضاً إتاحة الطاقة النووية وغيرها من التكنولوجيات النووية السلمية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتعد الطاقة النووية وسيلة هامة وفعالة من حيث التكلفة لتحييد الكربون، وهو ما يهدف بلده إلى تحقيقه بحلول عام 2035. وسترتب على التكنولوجيات الجديدة، مثل المفاعلات النمطية الصغيرة، آثار إيجابية أيضاً، بما في ذلك فيما يتعلق بتعزيز تكامل الطاقة النووية مع الطاقة المستمدة من مصادر متجددة.

6 - ومضى يقول إن استخدام الطاقة النووية يتطلب التزاماً وتخطيطاً طويل الأجل، من مرحلة البناء الأولى للمحطات إلى مرحلة التخلص النهائي من النفايات الإشعاعية. وعند التخطيط لأي نوع من المرافق النووية، يكتسي ضمان الأمان والأمن والضمانات حسب التصميم أهمية بالغة. وتعود هذه الاستراتيجية بالنفع على جميع الأطراف، من خلال تعبئة ضمانات أكثر كفاءة وفعالية عن طريق جهد مشترك من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك مصممو المحطات ومشغلوها ومنظموها والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعمل فنلندا على تحقيق أعلى مستوى في تنفيذ ضمانات الوكالة، حيث أبرمت اتفاق ضمانات شاملة قبل 50 عاماً ووقعت بعد ذلك بروتوكولا إضافيا ملحقاً به. وينبغي لجميع الدول أن توقع على هذه البروتوكولات، التي تعد المعيار الحالي للضمانات النووية وتحسّن أداء المنظمين الوطنيين بإعطائهم صورة كاملة عن أنشطة دورة الوقود في بلدانهم.

7 - وأردف قائلاً إن بناء مستودع جيولوجي للوقود النووي المستنفذ في فنلندا يوشك على الانتهاء. وبما أن تنفيذ تدابير الضمانات التقليدية للوكالة لن يكون ممكناً بعد التخلص من الوقود المستنفذ، فستطبق ضمانات جديدة. ومن الأهمية بمكان ضمان أن تكون لدى المشغل والسلطات المعرفة المناسبة فيما يتعلق بالتخلص من النفايات النووية.

1 - السيد يوسف (إثيوبيا): قال إن المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنص على حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز ووفقاً لأحكام معينة من المعاهدة. وتنص المعاهدة أيضاً على التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإتاحة الفوائد المحتملة من أي تطبيقات سلمية للتجويرات النووية للدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية على أساس غير تمييزي ودون أي رسوم للبحث والتطوير. غير أن الواقع الراهن يبين أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي.

2 - ومضى يقول إن ما يقرب من 700 مليون شخص في أفريقيا لا يمكنهم الحصول على الطاقة النظيفة. وليس لدى نصف بلدان القارة آلات للمعالجة الإشعاعية، والعديد من البلدان الأخرى ليس لديها تكنولوجيا إشعاعية كافية لتلبية الاحتياجات الطبية لسكانها. ويعد تخلف نمو القطاع الزراعي وانعدام الأمن الغذائي من نتائج الافتقار إلى القدرات والتكنولوجيات النووية اللازمة للتمكين من التخزين الآمن للسلع والمنتجات الزراعية وحفظها. ويؤدي تطبيق التكنولوجيا النووية دوراً محورياً في التصدي لتلك التحديات. وتحتاج الدول الأفريقية إلى أن تشكل الطاقة النووية جزءاً من مزيج الطاقة المستخدمة فيها من أجل تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وأهداف التنمية المستدامة. وهناك أيضاً حاجة إلى بذل جهود دؤوبة لتجهيز قطاعات الصحة والزراعة والمياه، من بين قطاعات أخرى. وتؤدي المفوضية الأفريقية للطاقة النووية دوراً هاماً في هذا الصدد بتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجال الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا.

3 - وأردف قائلاً إن إثيوبيا وقعت اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن أطر برامج قطرية متتالية تغطي مجالات تشمل الأمان والأمن المتعلقين بالإشعاع النووي. وقدمت الوكالة الدعم من حيث التدريب وبناء القدرات، ولا سيما في مجال تشخيص الأمراض البيطرية. وقال إن حكومة بلده تتطلع إلى تعزيز تعاونها مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والوكالة من أجل تحقيق أهدافها الوطنية المتعلقة بالاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

4 - وتابع يقول إن مبادرة أشعة الأمل لعلاج السرطان، التي أطلقت في وقت سابق من العام وتهدف إلى دعم تحقيق الهدف 3 من

12 - ومضت تقول إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية توفر إطارا لنظام الضمانات، مما يكفل إدماج تطبيق التكنولوجيات النووية في المبادرات والخطط الإنمائية القائمة. وهي تدعم أيضا تحديد المجالات التي يمكن فيها نشر هذه التكنولوجيات على نحو مفيد. والتعاون التقني بين ناميبيا والوكالة لا غنى عنه في بناء القدرات الوطنية من خلال اكتساب المهارات والمعارف في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، مما ييسر أيضا نقل التكنولوجيا. وينبغي للوكالة أن تعطي الأولوية لتطوير ونقل التكنولوجيا النووية بأسعار معقولة من أجل تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية، بغية توسيع نطاق وتعزيز استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في البلدان النامية.

13 - وأعربت عن ترحيب ناميبيا بالجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز الفرص المتاحة للمرأة في مجال العلوم النووية ونزع السلاح. وشددت على ضرورة أن تظل الصلة الهامة بين نوع الجنس ونزع السلاح والتنمية موضع تركيز.

14 - واختتمت كلمتها قائلة إنه لا حاجة لأي بلد للأسلحة النووية لتسوية النزاعات. ولا تزال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية مفيدة للدول الأطراف، وتعزز السلام والأمن والتنمية المستدامة عندما تنظم على النحو الملائم.

15 - السيدة كوينتيريو كوريا (كولومبيا): قالت إن الحفاظ على سلامة معاهدة عدم الانتشار أمر بالغ الأهمية. وخلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020، من الضروري إعادة تأكيد الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة، ووضع تدابير لتسريع تنفيذ المعاهدة. ويشهد التاريخ على العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية. ولضمان تعزيز الطاقة النووية لرفاه البشرية، يجب ألا تستخدم إلا للأغراض السلمية وللمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

16 - ومضت تقول إن حق جميع الدول غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، دون تمييز ووفقا للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة، وفي المشاركة في أتم تبادل ونقل ممكنين للمعارف والمعدات والتكنولوجيا النووية، يشكل دعامة أساسية لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وينبغي تعزيز المساعدة والتعاون التقنيين، بغية توسيع نطاق الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية، وتحسين الوصول إلى فوائده، ولا سيما في البلدان النامية، مع مراعاة احتياجاتها وأولوياتها وأطر البرامج القطرية للوكالة.

وسيكون المستودع بمثابة حل مأمون وآمن، رهنا بالضمانات، للتعامل مع النفايات النووية. وطلبت فنلندا إلى الوكالة أن تتخذ جميع التدابير والإجراءات اللازمة لتأكيد عدم ارتباط أي أنشطة أو مواد غير معلنة بالمستودع الجيولوجي.

8 - وأعقب ذلك بقوله إن التطبيقات النووية يمكن أن تحقق فوائد هائلة لملايين الناس في جميع أنحاء العالم، وأن تؤدي أيضا في الوقت نفسه دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في مجالات الطاقة والصحة والطب والأغذية والزراعة والمياه. ويمكن أن تسهم الطاقة النووية أيضا في ضمان أمن إمدادات الطاقة الوطنية، وبلوغ أهداف الانبعاثات المتفق عليها، والتخفيف من آثار تغير المناخ. وتؤيد فنلندا برنامج التعاون التقني للوكالة، الذي تدعمه من خلال المساهمات السنوية.

9 - وأعرب عن قلق فنلندا البالغ إزاء تجاهل الاتحاد الروسي للركائز السبع التي لا غنى عنها للأمان والأمن النوويين التي حددها المدير العام للوكالة في آذار/مارس 2022. وتؤدي الهجمات العشوائية التي تشنها القوات المسلحة الروسية على المرافق النووية وحولها في أوكرانيا إلى زيادة خطر وقوع حادث نووي، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على صحة الإنسان والبيئة.

10 - وختم كلامه قائلا إن تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ينطوي على إمكانات هائلة، ولكنه يتطلب أيضا درجة عالية من المسؤولية من جانب الدول التي تسعى إلى استخدامها. ومن أجل الاستفادة الكاملة من التكنولوجيات النووية، يجب أن تتوفر للدول أعلى معايير الأمان والأمن والضمانات النووية، وأن تلتزم التزاما كاملا بعدم الانتشار تمشيا مع التزامات معاهدة عدم الانتشار.

11 - السيدة كوزي (ناميبيا): قالت إن ناميبيا لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وهي عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، والحق في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، وقر بأن هذه الركائز مترابطة وتكون أكثر فعالية عندما تعمل جنبا إلى جنب. وعلاوة على ذلك، فإن ضمان قدرة جميع الدول الأطراف على ممارسة حقها غير القابل للتصرف، بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، في تطوير بحوث التكنولوجيا النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية أمر بالغ الأهمية. ويجب عدم استخدام التدابير والمبادرات الرامية إلى تعزيز الأمان والأمن النوويين ذريعة لإنكار أو تقييد هذه الحقوق غير القابلة للتصرف بالنسبة للبلدان النامية.

- 17 - وأردفت قائلة إن المؤتمر الاستعراضي الحالي فرصة لتعزيز تنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة فضلا عن التعاون من أجل تحقيق هذه الغاية، لا سيما فيما يتعلق بآثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتحديات الراهنة المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ. وأعربت عن إشادة وفد بلدها بالعمل الذي تضطلع به الوكالة بشأن بناء قدرات الدول فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، فضلا عن وضعها مبادرات ترمي إلى التصدي للعوامل الحيوانية المصدر وتحسين قدرات البلدان على التصدي للجوائح المحتملة في المستقبل.
- 18 - وتابعت قائلة إن التكنولوجيا النووية يمكن أن تسهم إسهامات كبيرة في التنمية. ومن الضروري تعبئة الموارد اللازمة لهذه التطبيقات وبناء القدرات في مجال استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ولا سيما في البلدان النامية. ولذلك يجب أن تتوفر لبرنامج التعاون التقني التابع للوكالة موارد كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها؛ ويجب مضاعفة الجهود المبذولة في هذا الصدد.
- 19 - وأضافت تقول إنه لا غنى عن ضمانات البرامج النووية، فضلا عن تدابير الأمن النووي التكنولوجي والمادي. ويجب أن يكون تعزيز ثقافة الأمن العنصر الموجه للأنشطة والبرامج النووية. ويكتسي عمل الوكالة أهمية في هذا الصدد، ويود وفد بلدها أن يوجه الانتباه إلى ورقة العمل المعنونة "الاعتراف بالركائز السبع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سياق المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" (NPT/CONF.2020/WP.69). ويتسم الأمن في نقل المواد المشعة والامتثال للمعايير الدولية للأمن التكنولوجي والمادي أيضا بأهمية بالغة، مثله مثل ضمان أشكال الحماية البيئية ذات الصلة. ومن المهم استمرار الاتصال بين الدول الساحلية والدول القائمة بالشحن بشأن هذه المسائل.
- 20 - وختاما، أعربت عن تأييد كولومبيا لتعزيز التفقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار؛ وإدراج منظور جنساني في سياسات وبرامج نزع السلاح وعدم الانتشار؛ وتعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها من أجل التنمية.
- 21 - السيد روخاس (بيرو): قال إن التنفيذ المتوازن والمتزامن للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار أمر ضروري. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إيلاء كامل الاحترام للمادة الرابعة المتعلقة بحق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز. ولا ينبغي تفسير أي حكم من أحكام المعاهدة على أنه يؤثر على هذا الحق. وتشير المادة الرابعة إلى التزام الدول الأطراف بتيسير تبادل المعدات والمواد والمعلومات
- العلمية والتكنولوجية من خلال آليات التعاون التي تولي الاعتبار الواجب لاحتياجات المناطق النامية في العالم. وفي هذا الصدد، فإن عمل الوكالة جدير بالثناء، سواء من حيث نظام الضمانات أو في تعزيز التعاون الدولي من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي خضم التحديات الراهنة والتوترات الجيوسياسية، تؤكد بيرو من جديد دعمها لعمل المدير العام للوكالة وتحث جميع الدول على التعاون، بحسن نية، لتمكين الوكالة من الوفاء بولايتها.
- 22 - ومضى يقول إن الدعم الذي تقدمه الوكالة إلى بيرو أتاح لبلده إحراز تقدم كبير في مجالات ذات أهمية خاصة، بما في ذلك الصحة البشرية والأمن الغذائي. ونتيجة لذلك، أقيمت عدة مشاريع، منها ما يتعلق بتحسين تشخيص وعلاج الأورام لدى المرضى الأطفال وتعزيز القدرات على رصد الآفات في محاصيل الموز والكشف المبكر عنها واحتوائها. وعرضت الوكالة أيضا المساعدة على دولها الأعضاء والتعاون معها من خلال التصدي الفعال وفي الوقت المناسب لجائحة كوفيد-19، وأدت دورا هاما في الكشف عن الأمراض الحيوانية المصدر ومكافحتها. وفي هذا الصدد، ستوفر مبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر دعما كبيرا للمجتمع الدولي من حيث الوقاية من الجوائح في المستقبل.
- 23 - وأردف قائلا إن التعاون المباشر بين الوكالة ودولها الأعضاء يستكملة الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي يشكل إطارا ممتازا لنهج أكثر استراتيجية لاستخدام التكنولوجيا النووية في التصدي للتحديات المشتركة في المنطقة. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عدد المشاريع التي يجري تنفيذها في مختلف المناطق عند توزيع موارد الوكالة. وتشهد مشاركة بيرو النشطة في برامج التعاون على دعمها للاستخدام السلمي للطاقة النووية، الذي ما فتئ يذاع عنه ويروج له. وختم كلامه قائلا إن بيرو ستواصل التقيد بأحكام المعاهدة في هذا المجال، حيث إن تنفيذها له تأثير مباشر على سكانها، ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.
- 24 - السيد إيشيلاك (تركيا): قال إن جميع الدول الأطراف ينبغي أن تكون بمقدرتها الاستفادة، دون تمييز، من التكنولوجيا النووية وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وقدمت الطاقة النووية والعلوم والتكنولوجيا مساهمات كبيرة في تحسين نوعية الحياة على الصعيد العالمي وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص،

هذا الصدد، تشارك نيوزيلندا بنشاط في مشاريع بهدف التصدي للتحديات الإنمائية في المنطقة، بالتعاون مع الوكالة.

29 - ومضى يقول إن الاستفادة من فوائد العلوم والتكنولوجيا النووية تستلزم أن تظل التبادل والتعاون فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية مدعومين بنظام الضمانات الدولية الذي تديره الوكالة ونظام عدم الانتشار الأوسع نطاقاً. ولا يمكن أن يتم الاستخدام السلمي لهذه التكنولوجيا في غياب الضمانات التي لا يمكن أن توفرها سوى ضمانات الوكالة. وتأخذ نيوزيلندا التزاماتها على محمل الجد في هذا الصدد، كما يتضح من تنفيذها بروتوكولا إضافيا وبروتوكولا معدلاً للكفايات الصغيرة ملحقين باتفاق الضمانات الذي أبرمته. ويشكل اتفاق الضمانات الشاملة، الذي يستكملة بروتوكول إضافي، معيار التحقق الحالي. ولذلك ينبغي لجميع الدول التي لم توقع بعد على بروتوكول إضافي أن تفعل ذلك في أقرب فرصة.

30 - واستدرك قائلاً إن نيوزيلندا تعترف بحق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية بموجب المادة الرابعة من المعاهدة رغم أنها اختارت ألا تفعل ذلك. ويجب أن تخضع عمليات الطاقة النووية لأعلى معايير الأمان والأمن الممكنة، بما في ذلك في مرحلتي النقل وإدارة النفايات. ويمكن أن تكون آثار الحوادث النووية، ولا سيما تلك التي تقع أثناء النقل البحري للمواد النووية، طويلة الأمد ووخيمة من حيث تأثيرها على صحة الإنسان والبيئة. ودعت نيوزيلندا، بوصفها دولة ساحلية، منذ وقت طويل إلى النقل المأمون والأمن للمواد المشعة عن طريق البحر. وينبغي أن تتلقى الدول الساحلية وغيرها من الدول المعنية إخطاراً مسبقاً بشحنات المواد النووية. وأعرب عن ترحيبه بالحوار والتعاون الجاريين بين الدول الساحلية والدول القائمة بالشحن فيما يتعلق ببروتوكولات الاتصال الخاصة بشحنات مواد مشعة معينة، وكذلك بالجهود الرامية إلى تحسين النظام الدولي للمسؤولية النووية.

31 - وأعقب ذلك بقوله إن للأمن النووي أهمية قصوى بالنسبة للاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. ولا تزال نيوزيلندا ملتزمة بتعزيز معايير الأمن الدولي، بما في ذلك عن طريق توفير موارد خارجية عن الميزانية لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويقع واجب توفير الأمن النووي الفعال على جميع الدول، بما فيها الدول التي لا تملك سوى كميات صغيرة من المواد النووية والمشعة. ويجب ألا يعتبر الأمن النووي عبئاً أو قيداً، بل يجب الاعتراف به كعنصر لا غنى عنه من عناصر الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا النووية.

تؤدي الطاقة النووية دوراً أساسياً في عمليات الانتقال إلى استخدام الطاقة الخفيفة الكربون.

25 - وأردف يقول إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور قيم ومركزي في مجال التعاون النووي الدولي. وتساهم الوكالة أيضاً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية وفي مكافحة التحديات الجديدة والناشئة، من قبيل انتشار الأمراض الحيوانية المصدر وتغير المناخ والتلوث البلاستيكي. ومن الأهمية بمكان ضمان الاستدامة المالية لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة. وتؤدي الوكالة أيضاً دوراً رئيسياً في ضمان سلامة وأمن المواد النووية، فضلاً عن تنفيذ الضمانات.

26 - ومضى قائلاً إن تركيا تقوم بإنشاء هيكلها الأساسية للطاقة النووية بالتعاون الوثيق مع الوكالة وتتابع عن كثب توصيات الوكالة لضمان أعلى مستوى من معايير الأمان والأمن في برنامجها الخاص بالطاقة النووية. وتعرض ورقة العمل المعنونة "توصيات معروضة على نظر المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة" (NPT/CONF.2020/WP.10)، ويشار إليها أيضاً باسم ورقة "منطقة الهبوط" المقدمة من قبل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح توصيات قيمة ملموسة وعملية بشأن الاستخدامات والتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية.

27 - وأعرب عن رغبة وفد بلده في إبراز أهمية أمان وأمن المرافق والمواد النووية في أوكرانيا. وأضاف أنه ينبغي عدم اتخاذ أي إجراءات تعرضها للخطر، وينبغي ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وتثير أحدث التطورات في محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء وحولها القلق بشكل خاص. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الركائز السبع التي حددها المدير العام للوكالة. وختم كلامه قائلاً إن تركيا استضافت عدة اجتماعات بين المدير العام للوكالة والسلطات الأوكرانية والروسية، على التوالي، ويلزم استمرار الاتصال والتعاون دون انقطاع بين السلطات الوطنية ذات الصلة والوكالة.

28 - السيد ليلي (نيوزيلندا): قال إن جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار حاسمة الأهمية في ضمان سلامة ومصداقية المعاهدة. وأسفر تنفيذ الركيزة الثالثة، وهي الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، عن تحقيق فوائد واسعة النطاق للمجتمع الدولي، بما في ذلك إحراز التقدم على أصعدة شتى في مكافحة الأفات، وتحسين أداء المحاصيل، وتحسين علاج السرطان، وهناك إمكانية لفعل المزيد. ويمكن أن تكون للتكنولوجيا النووية قيمة كبيرة في إطار الجهود الإنمائية الدولية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي

32 - وأشار إلى أهمية الاعتراف بالتهديد غير المسبوق للأمن والأمن النوويين الذي يشكله الهجوم غير المبرر وغير القانوني الذي شنته روسيا على أوكرانيا. فقد أضرت الإجراءات التي اتخذتها روسيا ببركاز الأمان والأمن النوويين التي لا غنى عنها والتي حددها المدير العام للوكالة. ولا تزال نيوزيلندا تدين تصرفات روسيا بأشد العبارات الممكنة. وختم كلامه بالإعراب عن تأييد وفد بلده لورقة عمل مجموعة فيينا للدول العشر (NPT/CONF.2020/WP.3/Rev.1)، التي تتضمن توصيات بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وبشأن الأمان والأمن النوويين.

33 - السيد باومان (سويسرا): قال إن حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية عنصر أساسي في معاهدة عدم الانتشار. ويلزم وجود نظام متين لعدم الانتشار وللضمانات، يشمل وجوبا ضوابط على الصادرات، من أجل تهيئة بيئة مواتية للتعاون النووي واستخدام الطاقة النووية في التطبيقات السلمية.

34 - وأردف يقول إن برنامج الوكالة للتعاون التقني يؤدي دورا حاسما في تمكين البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن سويسرا مساهم رئيسي في صندوق التعاون التقني، وتقدم أيضا مساهمات كبيرة من خارج الميزانية.

35 - واستطرد قائلا إن ضمان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بطريقة مأمونة وآمنة، يتطلب قوة عاملة ماهرة. وتعمل سويسرا مع الوكالة لدعم أنشطتها في مجال بناء القدرات. وتساهم أيضا في برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا - كوري، بهدف إتاحة المزيد من الفرص الوظيفية في المجال النووي للشابات. ويعد تطبيق أعلى معايير الأمان والأمن النوويين أمرا حاسما بالنسبة للاستخدام السلمي للطاقة النووية. وينبغي أن تقيد جميع الدول الأطراف باتفاقية الأمان النووي والصكوك القانونية الدولية الأخرى ذات الصلة.

36 - وأعقب ذلك بقوله إن التهديدات التي تتعرض لها سلامة وأمن المرافق النووية، مثل تلك الناجمة عن العدوان الروسي على أوكرانيا، غير مقبولة وتعرض للخطر إمكانية حصول الدول الأطراف على فوائد استخداماتها السلمية. وتدين سويسرا الهجوم غير المسؤول الذي شنته روسيا على محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء. وتثير التقارير الأخيرة عن تجدد الأنشطة العسكرية في هذه المنطقة القلق بوجه خاص. ويشكل أي هجوم مسلح على المرافق النووية المكرسة للأغراض السلمية انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي وللنظام الأساسي للوكالة. ويحث وفد بلده جميع أطراف النزاع على الامتناع عن القيام

37 - واستدرك قائلا إن الأمان والأمن مسؤوليتان وطنيتان، لكن الوكالة تقوم بدور هام في وضع معايير متفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف وتوفير بناء القدرات والخدمات الاستشارية، من قبيل بعثات استعراض الأقران. وتؤكد نتائج بعثات استعراض الأقران التي شارك فيها بلده التزام سويسرا بمواصلة تحسين نظمها المتعلقة بالأمان والأمن النوويين.

38 - وأشار إلى أن السنوات الأخيرة شهدت تطورات هامة في ميداني الأمان والأمن النوويين والاستخدامات السلمية. وخلال المؤتمر الدولي للأمن النووي، أعيد تأكيد الالتزام الجماعي بهيكل أمني عالمي قوي والدور التنسيقي المركزي للوكالة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده ببدء نفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام 2016 ونجاح المؤتمر الأول للأطراف في تعديل الاتفاقية. وحقق المؤتمر الوزاري للوكالة بشأن العلوم والتكنولوجيا النووية الذي عقد في عام 2018 نجاحا كبيرا أيضا، مما يؤكد الدور الهام للعلوم والتكنولوجيا النووية في تحقيق خطة عام 2030؛ وختم كلامه قائلا إنه ينبغي إجراء متابعة لذلك المؤتمر الوزاري.

39 - السيد زلينكو (أوكرانيا): قال إن معاهدة عدم الانتشار تضمن حق جميع الدول الأطراف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، دون تمييز ووفقا لالتزاماتها الأساسية بعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، تدعو أوكرانيا إلى اتباع نهج متوازن إزاء تنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة.

40 - وأضاف قائلا إنه منذ 24 شباط/فبراير 2022، وهو تاريخ بدء العدوان الشامل لروسيا على أوكرانيا، جرى الانتقاص من حق بلده في استخدام وتطوير الطاقة النووية إلى حد لم يسبق له مثيل في التاريخ العالمي. فقد هاجم المعتدي الهياكل الأساسية المدنية الأوكرانية، بما في ذلك مرافقها الحيوية، مما عرض الأمان والأمن النوويين لأوكرانيا والمجتمع الدولي لتهديدات غير مسبوقة. وكانت القوات الروسية قد استخدمت منطقة تشيرنوبيل المحظورة للزحف نحو كييف، في حين استولى الجيش الروسي على محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء في 4 آذار/مارس 2022 بعد قصف عنيف على مرافق المحطة. ومما يؤسف له أن المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة

ضد المرافق النووية. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أيضا أن يعترف بأن هذه الهجمات تشكل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهناك حاجة واضحة إلى اعتماد التزامات ملزمة قانونا تحظر الهجمات المسلحة على المرافق النووية المكرسة للاستخدام السلمي للطاقة النووية.

44 - السيد سوبرال دوارتي (البرازيل): قال إن الاستخدام السلمي للطاقة النووية مسألة ذات أهمية كبيرة. وأشار إلى أن أوجه التقدم في تعزيز ونقل التكنولوجيا النووية من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام في البلدان النامية لها قيمة خاصة. وينبغي إيلاء مزيد من الأهمية للركيزة الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار خلال المؤتمر الاستعراضي الحالي. وفي هذا الصدد، ينبغي تكثيف عمل اللجنة، مع ضمان عدم تحويل الانتباه عن التقدم المحرز في الركائز الأخرى، ولا سيما ركيزة نزع السلاح النووي.

45 - وأضاف قائلا إن التكنولوجيات النووية السلمية لم تعد حكرا على البلدان المتقدمة النمو. بل إنها أصبحت جزءا محوريا من جدول الأعمال النووي العالمي، في ضوء مساهماتها المختلفة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. فالتكنولوجيا النووية تسهم، ضمن جملة أمور، في أمن الطاقة، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والرعاية الصحية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي تعزيز الموقع المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع تلك المساعي، مع مراعاة ولايتها، بموجب نظامها الأساسي، من أجل السعي إلى تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع. وينبغي ألا يمس تنفيذ ولاية التحقق المسندة إلى الوكالة بدورها في تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتؤيد البرازيل مختلف المبادرات في هذا المجال، فضلا عن المشاركة النشطة للوكالة في الدورات الأخيرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

46 - وتابع كلامه قائلا إن البرازيل، بوصفها بلدا لديه مؤسسات طبية مرموقة، ومعدات ومرافق متاحة على نطاق واسع، ومهنيون مؤهلون تأهيلا عاليا، هي شريك هام للوكالة في المشاريع الإقليمية والأقاليمية الرامية إلى توفير التدريب على الإجراءات المتخصصة والممارسات الجيدة. ومن خلال الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي، أسهمت الوكالة منذ فترة طويلة في تطوير ونشر تقنيات شتى في العديد من المجالات في البرازيل وفي منطقة أمريكا اللاتينية. ويمكن للمؤتمر الاستعراضي

الذرية لم يكونا مستعدين للتهديدات والتحديات التي أوجدتها الحرب الروسية ضد أوكرانيا في الميدان النووي. ومن الواضح أيضا أن جميع الإجراءات التي اتخذتها روسيا متمدة ومنسقة ومخطط لها بشكل جيد. وروسيا، بقصفها واحتلالها للمرافق النووية الأوكرانية، تكون قد انتهكت بشكل صارخ القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، الذي يحظر الأعمال العسكرية بالقرب من المنشآت النووية وضدها.

41 - وتابع كلامه قائلا إن روسيا لم تقتصر على نشر موظفي شركة الطاقة الروسية والأفراد العسكريين والمعدات في أراضي محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء. فمنذ استيلاء روسيا على الموقع، تعرض الموظفون والسكان المحليون لضغوط بدنية ونفسية مستمرة، بما في ذلك نتيجة لعمليات الاختطاف والاحتجاز غير القانوني والاستجواب والتعذيب وحجب الاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، تحلق الصواريخ الروسية بشكل منهجي فوق محطات الطاقة النووية الأوكرانية العاملة، مما يزيد بشكل كبير من خطر وقوع حوادث نووية، نظرا لانخفاض مستوى دقة الضربات الروسية. وهناك أيضا أسباب معقولة للاعتقاد بأن روسيا قد تستخدم المواد النووية الأوكرانية المضبوطة للاستفزاز والقيام بأعمال إرهابية في بلدان ثالثة، بهدف اتهام أوكرانيا بالمسؤولية عن الانتشار وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية.

42 - واستطرد قائلا إن الإرهاب النووي الذي تقوم به روسيا لا حدود له. ففي 5 آب/أغسطس 2022 وفي الأيام اللاحقة، قصفت قوات الاحتلال الروسية أراضي محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، مما أدى إلى إلحاق أضرار بأجزاء من المنشأة ومعدات، بما في ذلك خط الإمداد بالطاقة عالي الجهد، ومحطة النيتروجين والأكسجين، وثلاثة أجهزة استشعار لرصد الإشعاع بالقرب من مستودع البراميل الجافة المحتوية على الوقود النووي المستنفد. ومما يزيد الوضع تعقيدا شديدا قيام جيش الاحتلال بوضع معداته العسكرية، بما في ذلك الأسلحة والمتفجرات، في غرف الآلات التابعة لوحدتين من وحدات التغذية الكهربائية. وتكرر أوكرانيا دعوتها للمجتمع الدولي إلى إغلاق المجال الجوي فوق المحطات النووية لتوليد الكهرباء في أوكرانيا وتوفير منظومات الدفاع الجوي. ومن شأن القيام بذلك أن يسهم في حماية جميع المحطات النووية الأوكرانية لتوليد الكهرباء، مع إعادة السيطرة على محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء إلى أوكرانيا.

43 - وأردف قائلا إن مجتمع معاهدة عدم الانتشار ينبغي له، في المنعطف الحرج الحالي، أن يولي اهتماما خاصا للهجمات المسلحة

على النحو المتوخى بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية“ (NPT/CONF.2020/WP.46/Rev.1).

51 - وأضافت قائلة إن الطاقة النووية هي مصدر للكهرباء يتسم بالفعالية من حيث التكلفة ومراعاة المناخ والأمان والاستقرار يمكن أن يسهم في تحقيق الأهداف المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة. ولا تزال الطاقة النووية عنصرا رئيسيا في مزيج الطاقة في هنغاريا، حيث تلبى الطلب المتزايد على الكهرباء الميسورة التكلفة. وسيكون توسيع المحطة الوطنية النووية لتوليد الكهرباء أكثر أهمية بالنظر إلى سوق الطاقة الحالي شديد التقلب. والطاقة النووية أساسية لضمان توافر موارد الطاقة الضرورية الميسورة التكلفة.

52 - وتابعت كلامها قائلة إن هنغاريا تعلق أهمية قصوى على التنفيذ الكامل ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تؤدي دورا حاسما في تعزيز الثقة الدولية في الطابع السلمي للأنشطة النووية. وقالت إن الوكالة تضطلع بعمل لا يقدر بثمن في تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بطريقة مأمونة وآمنة، رهنا بالضمانات، بسبل منها برنامج الوكالة للتعاون التقني. ويساعد الأمان والأمن النوويان على استدامة الاستخدام السلمي للطاقة النووية ويسهمان في الحفاظ على نظرة إيجابية لها لدى الجمهور. وبالنظر إلى أن اعتبارات الأمان والأمن النوويين هي اعتبارات تعزز بعضها بعضا، فإنه ينبغي تنظيمها بطريقة تآزرية في جميع مراحل دورة الوقود النووي.

53 - وأردفت قائلة إن التعاون الدولي ضروري أيضا في هذه المجالات. وتركز هنغاريا بشكل خاص على الفرع المتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010، الذي يتناول التطوير المأمون والأمن لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والدور المركزي الذي تؤديه الوكالة. وفيما يتعلق بالأمان النووي، توفر معايير الوكالة نظاما معقدا من المبادئ الأساسية والمتطلبات والأدلة. وهنغاريا ملتزمة بتحقيق أعلى المعايير الممكنة في جميع جوانب السلامة النووية، ومن ثم فهي على استعداد لتقديم المساعدة والتعاون مع الشركاء المهتمين عن طريق تقاسم تجاربها وخبرتها في تشغيل محطات الطاقة النووية وصيانتها. وتضطلع الوكالة أيضا بدور تنسيقي مركزي في ضمان المستوى الملائم من الأمان النووي، ولذلك يجب أن تحصل على الموارد التقنية والبشرية والمالية الموثوقة والكافية.

54 - واختتمت قائلة إن التنفيذ الكامل لخطة الأمان النووي للوكالة يحظى بالأولوية، وينبغي لجميع الدول أن تستفيد من الخدمات

أن يزيد من تمكين الوكالة لمساعدة دولها الأعضاء في تعزيز قدراتها النووية دعما لتتميتها التكنولوجية والاقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تعزيز وتحسين برنامج التعاون التقني للوكالة، ولا سيما لفائدة أقل البلدان نموا.

47 - وأردف قائلا إنه ينبغي للدول الأعضاء ألا تدخر جهدا في الوفاء بالمتطلبات المتصلة بالأمان والأمن والضمانات. وقال إن ظروف الأمان والأمن في المنشآت النووية في أوكرانيا تبعث على القلق العميق. وأشار إلى أن وفد بلده يثني على الوكالة لعملها المضني بشأن هذه المسألة البالغة الحساسية، ويدعو في الوقت نفسه جميع الأطراف المعنية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالأمان والأمن النوويين. وقد زادت الحالة في أوكرانيا من الضرورة الملحة لتمسك جميع الدول بالركائز السبع للأمان والأمن النوويين التي قدمها المدير العام للوكالة.

48 - واستطرد قائلا إنه ينبغي ألا تعوق اعتبارات الأمان والأمن النوويين التعاون الدولي في ميدان الأنشطة النووية السلمية. والمسؤولية عن السلامة النووية داخل الدولة تقع بالكامل على عاتق هذه الدولة. ويمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقدم المساعدة، عند الطلب، في شكل الخبرة والمشورة إلى دولها الأعضاء، إلا أن المسؤولية عن برامجها التعاونية ينبغي دائما تقاسمها مع البلدان المتلقية، بغض النظر عن أي موارد تقدمها البلدان المانحة.

49 - وأردف قائلا إن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية قد شكل خروجاً عن الأولويات التقليدية ذات المنحى الأمني لمعاهدة عدم الانتشار. وقال إن الزخم الذي أوجده النهج الإنساني إزاء الأسلحة النووية لم يؤدي إلى اعتماد معاهدة مكملة لمعاهدة عدم الانتشار فحسب؛ وإنما أسفر أيضا عن تجديد التأكيد على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتوسع هذا الاستخدام ليشمل البلدان النامية وأقل البلدان نموا الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

50 - السيدة بالاج (هنغاريا): قالت إن معاهدة عدم الانتشار عنصر هام في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وهنغاريا، بوصفها بلدا لديه برنامج نووي سلمي نشط وخطط لزيادة توسيعه، تعترف بأن لجميع الدول الأطراف حقا غير قابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، دون تمييز ووفقا للمادة الرابعة من المعاهدة. وبناء على ذلك، فإن بلدها شارك في تقديم ورقة العمل المعنونة "تيسير الحوار لدعم التعاون المعزز في الاستخدامات السلمية



الشركاء من الدول وغير الدول على السواء، تمشيا مع المعاهدة، لتنمية الموارد البشرية في هذه المجالات، ولا سيما داخل مؤسساته التدريبية.

58 - السيدة العرجة فليتي (المراقبة عن جامعة الدول العربية): قالت إن الاستخدام السلمي للطاقة النووية حق غير قابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وتحظر المادة الرابعة من المعاهدة إعادة تفسير أحكام المعاهدة بطريقة تتعارض مع هذا الحق، وتتص بوضوح على أنه حق غير قابل للتصرف ممنوح لجميع الدول الأطراف دون تمييز ولا يخضع إلا للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة. وعدم الامتثال للمادة الرابعة يقوض إحدى الركائز الثلاث للمعاهدة والصفقة التي أدت بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تصبح أطرافاً في المعاهدة.

59 - وأضافت قائلة إنه في حين أن هناك محاولات مستمرة للحد من حق الدول الأطراف في الاستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة النووية، فإن التعاون قائم بين الدول التي تمتلك التكنولوجيا والمواد النووية والدول التي ليست أطرافاً في المعاهدة. وهذا يعكس ازدواجية في المعايير ويشكل خرقاً للقرار المعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في عام 1995. وامتثالاً للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، ينبغي للدول الأطراف والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن توقف تعاونها وبرامجها التقنية مع إسرائيل ما لم ينضم ذلك البلد إلى المعاهدة بوصفه دولة غير حائزة للأسلحة النووية ويخضع جميع مراقفه النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة. وهذا شرط مسبق أساسي لتعزيز عالمية المعاهدة ومصداقيتها وفعاليتها.

60 - وأردفت قائلة إن الجامعة تؤيد، من حيث المبدأ، تعزيز نظام الضمانات الشاملة. ومع ذلك، يظل البروتوكول الإضافي طوعياً بطبيعته، بصفته أداة لدعم اتفاق الضمانات. وأي محاولة لفرض التزامات وقيود إضافية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية دون إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي تخل بالتوازن بين ركائز المعاهدة وتشكك في مصداقيتها.

61 - واستطردت قائلة إن على الوكالة والدول التي لديها تكنولوجيا نووية سلمية متقدمة أن تقدم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، ولا سيما تلك التي أعلنت عن خطط لاستخدام هذه التكنولوجيا لتوليد الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة، والتي تضم عدداً من أعضاء جامعة الدول العربية. والجامعة على استعداد للتعاون من أجل تنفيذ ركائز

الاستشارية للوكالة. ولا غنى أيضاً عن تنفيذ الالتزامات في مجال الحماية المادية وأمن المواد والمرافق النووية، من قبيل الالتزامات الواردة في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وتشارك هنغاريا بنشاط في مبادرات مثل الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، اللتان تؤيدان دوراً هاماً في تعزيز هيكل الأمن النووي الذي تحتل الوكالة فيه مكاناً مركزياً. ومن المهم أيضاً إعطاء ما يسمى بـ "مسائل فيينا" الوزن المناسب خلال المؤتمر الاستعراضي الحالي.

55 - السيد مودرفيتي (زمبابوي): قال إن زمبابوي ملتزمة التزاماً لا لبس فيه بالأهداف الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وينبغي ألا يقوض السعي إلى عدم الانتشار حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام التكنولوجيا والتطبيقات النووية للأغراض السلمية. والحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية هو أحد الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار ويجب حمايته والحفاظ عليه. وينبغي ألا تستخدم اعتبارات الأمان والأمن النوويين أبداً كذريعة للحد من الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ويشمل هذا الحق حق الدول في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية، فضلاً عن المشاركة في التعاون الدولي وتعزيزه دون تمييز، وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة. وزمبابوي طرف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بلينديبا)، التي تنص على تعزيز استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

56 - وأضافت قائلاً إنه مع ذلك، ينبغي التمتع بالحق في استخدام الطاقة النووية وتطبيقاتها في الأغراض السلمية لأغراض التنمية على نحو مسؤول، مع وجود ضمانات كافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع وقوع المواد والتكنولوجيا النووية في أيدي من يشكلون خطراً، ولا سيما الجماعات الإرهابية والمتطرفة. ويجب على الدول المشاركة في وضع برامج مستدامة لتطبيق الاستخدامات المأمونة والأمنة والسلمية للطاقة النووية أن تضع أطراً قانونية ملائمة، لضمان الامتثال للصوصك القانونية الدولية ذات الصلة. وبناء على ذلك، وقعت زمبابوي مع الوكالة على اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي ملحق به وانضمت إلى عدة اتفاقيات دولية بشأن السلامة الإشعاعية والسلامة النووية.

57 - وأردف قائلاً إن زمبابوي، شأنها شأن الدول الأطراف الأخرى في العالم النامي، تنظر إلى الموارد البشرية الماهرة في ميدان العلوم والتكنولوجيا النووية. ولذلك فإن بلده يلتزم المساعدة والتعاون من

التزامها بمشاركة المرأة على قدم المساواة وبشكل كامل وفعال باعتبار ذلك أحد العوامل الأساسية في تعزيز السلام والأمن.

#### تبادل مركز للآراء

##### الاستخدامات السلمية والمسائل ذات الصلة

66 - السيدة بلالوك (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والعلوم والتكنولوجيا جلبت فوائد كثيرة لجميع الدول الأطراف منذ دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ. وتؤيد الولايات المتحدة منذ وقت طويل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، كما يتضح من مساهماتها العديدة في تعزيز هذه الاستخدامات خلال دورة الاستعراض الماضية، وهي تسعى إلى توسيع نطاق الوصول إلى تلك الاستخدامات السلمية، التي يمكن أن تساعد الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتمكين من تحقيق التقدم في جميع أنحاء العالم.

67 - وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة قامت مؤخرا، نظرا للحاجة الخاصة إلى التكنولوجيا النووية للمساعدة في تخفيف التحديات في المناطق النامية، بإعادة تخصيص فائض قدره 10 ملايين يورو من هبة سابقة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي، والاتفاق التعاوني الإقليمي الإفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين، وبرنامج العمل من أجل علاج السرطان. ومن خلال تقديم المساعدة بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، سعى بلدها في السنوات الأخيرة إلى المساعدة في تلبية الاحتياجات والتصدي للتحديات التي حددتها الدول، ولا سيما في شكل تمويل.

68 - وأردفت قائلة إن بلدها قد بدأ مؤخرا سلسلة من المشاريع والشراكات الثنائية للاستخدامات السلمية تقوم بموجبها الجمعيات الطبية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها بتيسير سبل الاستفادة من الطب النووي والإشعاعي، وتقديم المساعدة في بناء القدرات والمساعدة على تحسين التدريب ورعاية المرضى في أفريقيا. كما تم تقديم منحة لإدارة حلقة عمل في وقت لاحق من ذلك العام لبناء الروابط والقدرات في النصف الغربي من الكرة الأرضية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت حكومة بلدها مؤخرا أكثر من 2,1 مليون دولار إلى 19 مشروعا للتعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيدعم هذا التمويل مشاريع في بابوا غينيا الجديدة، وبليز، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، ودومينيكا،

المعاهدة، بسبل منها ضمان الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مما سيسهم في تحقيق خطة عام 2030.

62 - السيدة مندورا باسولتو (المراقبة عن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي): قالت إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو)، والمعاهدات الأخرى المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، فضلا عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، توفر معا إطارا متينا لتعزيز الثقة والتعاون فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومن الجدير بالذكر أن معاهدة تلاتيلوكو تنص على أن الطاقة النووية يجب أن تستخدم حصرا للأغراض السلمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما تكرر المعاهدة حق البلدان في المنطقة الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية في الممارسة الكاملة لحقها في الطاقة النووية على نحو منصف وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها.

63 - ولفتت الانتباه إلى ورقة العمل المقدمة من الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلوكو (NPT/CONF.2020/WP.7)، ولا سيما التوصيات المتعلقة بالاحترام الكامل لحق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، والدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام ضماناتها في تنفيذ المعاهدة.

64 - وأضافت قائلة إن تنفيذ البرامج التثقيفية من أجل السلام ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار يسهم إسهاما فعالا في توطيد السلام والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، تواصل الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشجيع مشاركة الدبلوماسيين الشباب وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية والطلاب في الأنشطة التثقيفية المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

65 - واستطردت قائلة إن الاعتراف بالمساهمة الكبيرة للمرأة في المنطقة في مجال تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة كان إحدى أولويات الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال دورة الاستعراض. وقد اعتمدت الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلوكو مؤخرا قرارا بشأن المسائل الجنسانية وعدم الانتشار ونزع السلاح، أكدت فيه من جديد

(NPT/CONF.2020/WP.46/Rev.1). وذكرت أن الحوار المستمر وسيلة هامة لاتخاذ إجراءات ملموسة بشأن المادة الرابعة وكفالة تمكين البلدان النامية من الاستفادة التامة من الاستخدامات السلمية. وأعربت عن أمل المملكة المتحدة في أن يقر المؤتمر الاستعراضي الحالي، في وثيقته الختامية، بأهمية مواصلة توسيع نطاق الحصول على فوائد الاستخدامات السلمية، وأن يبرز أهمية الحوار المستمر.

73 - السيد فريمي (فرنسا): قال إن ضمان الوصول إلى التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية يجب ألا يقوض احترام نظم الرقابة على الصادرات، التي تعتبر أساسية لمكافحة الانتشار. فيجب أن يكون تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين مقترناً بوضع إطار متين لعدم الانتشار وبتنفيذ أعلى معايير الأمان والأمن النوويين، وهما أمران أساسيان للاستدامة النووية.

74 - وأضاف قائلاً إن الطاقة والتقنيات النووية تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تعد الطاقة النووية مصدراً من مصادر الطاقة المستدامة والنظيفة والموثوق بها والمتاحة بسهولة، وسيظل لها دورٌ حاسمٌ في مكافحة تغير المناخ والتخفيف من آثاره على البيئة. وهي تسهم أيضاً في تلبية الطلب العالمي المتزايد على الكهرباء، بوصفها جزءاً من مزيج متنوع لمصادر الطاقة يشمل أيضاً الطاقة المستمدة من مصادر متجددة.

75 - وأردف يقول إنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تواصل جهودها لدعم الدول الراغبة في تطوير برامج الطاقة النووية. وينبغي للدول نفسها أن تسعى إلى الابتكار في مجال الطاقة النووية، حيث إن الابتكارات - مثل المفاعلات المحسنة العالية القدرة، والمفاعلات النمطية الصغيرة، والمفاعلات من الجيل الرابع، وربما الاندماج النووي في المستقبل - أساسية لتمكين من استخدام الطاقة النووية في التصدي للتحديات المتعلقة بتغير المناخ. وينبغي للدول أن تفكر ملياً في آليات التمويل المناسبة لتمكين الدول النامية من استخدام الطاقة النووية. وتمثل المفاعلات النمطية الصغيرة والمفاعلات النمطية المتقدمة سبلاً واعدة للحصول على طاقة مأمونة وميسورة التكلفة وخالية من الكربون. وقال إن وفد بلده يسلم أيضاً بتنوع وثرء التقنيات النووية غير المتعلقة بالطاقة في مجالات متنوعة من قبيل الصحة والزراعة والتغذية وإدارة المياه.

76 - السيد ماسيكور (إندونيسيا): قال إن تقرير اللجنة الرئيسية الثالثة ينبغي أن يجسد قلق بلده إزاء العواقب المحتملة لأي تعاونٍ ينطوي على نقل مواد أو تكنولوجيا نووية لأغراض عسكرية من قبل

وزامبيا، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسيراليون، ونيبال، في مجالات تتراوح بين الصحة البشرية والإدارة البيئية. وبذلك تسهم الولايات المتحدة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان وتدعم الوكالة في تيسير التعاون النووي السلمي المتوخى في المعاهدة.

69 - واستطردت قائلة إن الولايات المتحدة تكرر تأكيد دعمها لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، معترفة بالحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في تطوير الاستخدامات السلمية وفقاً للالتزامات بعدم الانتشار، وتظل ملتزمة بتيسير أكبر قدر ممكن من التبادل في هذا المجال وتعزيز الفوائد العديدة للاستخدامات السلمية للطاقة والعلوم والتكنولوجيا في إطار معايير المعاهدة.

70 - السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يود أن يوجه الانتباه إلى المحتوى المقترح الذي وضعه وفد بلده لإدراجه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، والوارد في الفقرة 15 من ورقة العمل المعنونة "الحق غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية" (NPT/CONF.2020/WP.49). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يعرب في وثيقته الختامية عن قلقه العميق إزاء الهجمات على المنشآت النووية أو التهديدات بشن هجمات عليها وأن يدينها بشدة، وأن يعلن أنها تشكل تهديداً خطيراً لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تعتبرها محظورة.

71 - السيدة هينز (المملكة المتحدة): قالت إن المؤتمر الاستعراضي الحالي يتيح فرصة للاحتفال بالنجاحات التي تحققت في استخدام التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية. ويشمل ذلك إعادة تأكيد التزامه بالمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار؛ والتشديد على العمل الممتاز الذي يُضطلع به، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لتيسير الاستفادة من الاستخدامات السلمية؛ والتسليم بأنه لا تزال هناك مجالات تتطلب مزيداً من العمل لتوسيع نطاق الحصول على فوائد الاستخدامات السلمية، لا سيما في البلدان النامية.

72 - وأضافت قائلة إن هناك عدداً متزايداً من الدول الأطراف، من بينها المملكة المتحدة، التي تؤيد إجراء حوار مستمر بشأن الاستخدامات السلمية. ويشجع وفد بلده الآخرين على المشاركة في تقديم ورقة العمل المعنونة "تيسير الحوار لدعم التعاون المعزز في الاستخدامات السلمية على النحو المتوخى بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"

التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز مساهمة التكنولوجيا النووية في إيجاد حلول للتحديات العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم، في هذا الصدد، أن تجسد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الحاجة إلى تحسين الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا النووية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية - التي يمكن تلبيتها من خلال بناء القدرات وتوفير المعدات، وربما تعزيز الشبكات الإقليمية. ويعد التعاون التقني الدولي من أكثر الأدوات أهمية لتحقيق هذه الغاية. وأردف يقول إنه ينبغي للجنة أن تبرز الحاجة إلى خلق فرص لتوسيع نطاق استخدام التطبيقات النووية، في ضوء الاعتراف المتزايد بتعدد استخدامات التكنولوجيات النووية وإمكاناتها في مجالات صحة الإنسان، والتغذية، والأمن الغذائي وسلامة الأغذية، والزراعة، وإدارة المياه، وحماية البيئة، والصناعة، بالإضافة إلى إنتاج الطاقة. وينبغي للجنة أيضا أن تشير إلى ضرورة تعزيز الأمان النووي والحماية من الإشعاع. وخلص إلى أنه ينبغي للجنة، فيما يتعلق بجميع العناصر المذكورة أعلاه، أن تؤكد الأدوار الهامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وللإطار القانوني الدولي. ووجه الانتباه إلى ورقة العمل المقدمة من اليابان بشأن تعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية (NPT/CONF.2020/WP.44/Rev.1).

80 - السيدة لازرو (الفلين): قالت إنه ينبغي للجنة، في تقريرها، أن تعيد تأكيد حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛ وأن تقر بالمساهمات الكبيرة لاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وأن تقر بأهمية بناء القدرات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛ وأخيرا، أن تعرب عن تأييدها لبرنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

81 - السيد الغيطاني (مصر): قال إنه ينبغي للجنة أن تؤكد في تقريرها أن المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار تحدد بوضوح أهمية التعاون الدولي دعماً لحق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية. فهذا التعاون هدفٌ أساسي من أهداف المعاهدة وجزء لا يتجزأ من الصفقة الكبرى التي أبرمت قبل 50 عاما. ولا بد من الاستمرار في حماية حق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وينبغي ألا تكون هناك أي عوائق أو قيود لا ينص عليها الإطار القانوني ولا تشكل جزءا من التوازن الدقيق للصفقة الكبرى الأولية.

أي دولة حائزة للأسلحة النووية إلى أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات النقل التي تهدف إلى دعم قدرة الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية. وأضاف أن إندونيسيا أهبت، في ورقة العمل التي أعدتها بشأن الدفع البحري النووي (NPT/CONF.2020/WP.67)، بجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى حشد الإرادة السياسية وإتاحة الفرص للدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوضع نهج بناء بشأن ترتيبات التحقق والرصد لبرنامج الدفع البحري النووي سيسهم في تعزيز اتفاقات الضمانات وتدابير المراقبة من أجل منع تحويل المواد النووية من الاستخدامات السلمية إلى برامج الأسلحة النووية.

77 - السيدة غوميز ساردينياس (كوبا): وجهت انتباه اللجنة إلى ورقة العمل المتعلقة بالتوصيات الموضوعية المقدمة من مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لإدراجها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي (NPT/CONF.2020/WP.26). وقالت إن المجموعة ناقشت التوصيات الـ 18 الواردة فيها مناقشة مستفيضة، وتتوقع كوبا تجسيدها في الوثيقة الختامية.

78 - السيد جيل دي لا سيرنا (إسبانيا): قال إن إسبانيا توافق على التعليقات التي أدلت بها وفود أخرى، بما فيها وفد المملكة المتحدة؛ وتؤيد إسبانيا، على وجه الخصوص، مبادرة الحوار المستمر بشأن الاستخدامات السلمية. وأضاف أنه ينبغي للجنة أن تعترف بالدور الأساسي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبأهمية صندوق التعاون التقني التابع لها في توسيع نطاق الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما يتماشى مع المبادئ التي تحكم الاستخدام السلمي المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار. وينبغي للجنة أيضا أن تؤكد دور نظم الرقابة على الصادرات في تيسير ودعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومن المهم أيضا أن تجسد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي أهمية المسألة الجنسانية التي تشمل عدة قطاعات، والتي لها آثار على جميع ركائز المعاهدة الثلاث.

79 - السيد هيكيهارا (اليابان): قال إن اليابان تعيد تأكيد حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، الذي لا بد أن يقترن بالالتزام بالضمانات وتدابير الأمن والأمان وتدابير الحماية من الإشعاع، وبالالتزام المستمر لتلك الضمانات والتدابير. وأضاف قائلا إن اليابان، شأنها شأن العديد من الدول الأطراف الأخرى، تؤيد الجهود الجارية

82 - وأضاف قائلاً إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دوراً قيماً في نقل الخبرات وتقديم الدعم والمساعدة التقنيين إلى البلدان في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويتعين على الدول أن تكفل توافر الموارد المالية اللازمة لبرامج التعاون التقني حتى يتسنى الاضطلاع بجميع أنشطة التعاون التقني على النحو المقرر.

83 - ورأى من الضروري اعتماد نهج متوازن إزاء التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية، دون تمييز، ومع مراعاة مختلف مجالات تطبيقها، بما فيها توليد الطاقة والمجالات الأخرى غير المتعلقة بالطاقة. وقال إن بلداناً كثيرة لم تستعد من أوجه التقدم الهائلة في مجال الطاقة النووية نتيجة للقيود غير المبررة المفروضة على نقل التكنولوجيات النووية، لا سيما تلك المرتبطة بالاستخدامات المتقدمة ذات الصلة المباشرة بدورة الوقود النووي. غير أن المعاهدة واضحة: حيث تُعرض فيها الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بوصفها عنصراً واحداً متكاملًا، ولا تتضمن أي تمييز بين التطبيقات الحساسة وغير الحساسة. فالشرط الوحيد الذي تضعه المعاهدة على ممارسة الحق غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، هو أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تقي بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار، بموجب المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، التي تتمثل أساساً في تطبيق الضمانات الشاملة. ومن ثم، فإن فرض مزيد من القيود يتعارض مع المعاهدة ومع خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010، التي يتضمن الإجراء 47 منها دعوة الدول الأطراف إلى احترام خيارات كل بلد وقراراته في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون المساس بسياساته أو باتفاقات التعاون الدولي التي أبرمها.

84 - وتابع قائلاً إن مصر تعرب عن تقديرها الكبير للجهود المبذولة لإبراز مساهمة التكنولوجيات النووية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا في مكافحة تغير المناخ. وهي ترحب بالجهود الرامية إلى ربط الطاقة النووية بالمساعدة التي تقدمها مختلف الوكالات التقنية، وأخيراً، تنثي على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعملها المحوري في استخدام التكنولوجيا النووية لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية في سياق أزمة المناخ.

85 - السيد سوبرال دوارتي (البرازيل): قال إنه ينبغي للجنة أن تجسد في تقريرها عدداً من النقاط. أولاً، ينبغي إعطاء الأولوية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً لدى تخصيص الموارد المتأتمية من صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ثانياً،

86 - السيد مابونغو (جنوب أفريقيا): قال إن وفد بلده يؤيد بشكل كامل الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون شروط أو قيود، وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة. وتشكل ممارسة هذا الحق أحد الأهداف الأساسية للمعاهدة. وينبغي للدول الأطراف، لدى إنفاذ المادة الرابعة، أن تحرص على عدم إعادة تفسير هذا الحق أو تقييده. وفي هذا الصدد، توصي جنوب أفريقيا المؤتمر الاستعراضي بأن يعيد تأكيد جدوى خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010، التي تدعو الدول الأطراف، في جملة أمور، إلى احترام خيارات كل بلد وقراراته في مجال الاستخدامات السلمية. وقال إنه ينبغي للمؤتمر أن يعيد أيضاً تأكيد ضرورة ألا يكون الأمن النووي شرطاً مسبقاً للحصول على العلوم والتكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية. وينبغي تنفيذ المعاهدة على نحو شامل دون تحيز، ولا ينبغي إنفاذ أي جانب منها بصرامة أكثر من أي جانب آخر.

87 - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن تكون الموارد المخصصة لبناء القدرات النووية كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها. وينبغي إيلاء معاملة تفضيلية للدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية. ويجب على الدول أن تيسر نقل التكنولوجيات النووية وأن تعزز التعاون الدولي ذي الصلة، وفقاً للمواد الأولى إلى الرابعة من المعاهدة، وأن تزيل القيود التي لا مبرر لها والتي لا تتسق مع المعاهدة.

والثالثة منها. وتتعارض هذه التدابير أيضا مع الفقرة 2 من المادة الرابعة، التي دُعيت فيها الدول الأطراف إلى تيسير أكمل تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

92 - السيد لي سوي (الصين): وجه انتباه اللجنة إلى ورقة العمل NPT/CONF.2020/WP.31، التي فصلت فيها الصين آراءها بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفيما يتعلق بالتقرير النهائي، قال إنه ينبغي للجنة أن تعيد تأكيد الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وأن تشدد على أن المعاهدة تسهم في تحقيق السلام والتنمية، وتحديدًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق المساهمة في إيجاد حلول للتحديات المتصلة بالمناخ. وينبغي للجنة أيضا أن تعيد التأكيد على أن مسألتي الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم الانتشار اللتين تتناولهما المعاهدة مسألتان متكاملتان ومتساويتان من حيث الأهمية، ومن ثم ينبغي معاملتهما على قدم المساواة؛ وأن جهود عدم الانتشار يجب ألا تقوض الحق المشروع للبلدان النامية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأضاف قائلا إنه ينبغي تجنب تسييس مسألة الاستخدامات السلمية، كما ينبغي تجنب فرض حواجز مصطنعة أو قيود مفرطة. ويجب ألا يُستخدم الأمن الوطني كذريعة لقمع صناعات البلدان الأخرى ولا يعوق التعاون الدولي المنتظم. وأشار إلى ضرورة التركيز على مفهوم رشيد ومنسق ومتوازن للأمان النووي من شأنه أن يدعم وجود نظام دولي عادل وتعاوني يقوم على قاعدة "الكل رابح". واستدرك يقول إن البلدان لا بد أن تمتثل امتثالا صارما لمسؤولياتها في مجال الأمان النووي، وأن تسعى إلى تحسين الأمان النووي من أجل ضمان تطوير صناعاتها النووية على نحو سليم.

93 - وقال إن الصين تحت اللجنة على أن تعيد تأكيد ضرورة تعزيز الدور القيادي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وأن تهيئ بجميع الدول الأطراف إلى تقديم الدعم النشط لما تضطلع به الوكالة من أنشطة للتعاون التقني، بغية ضمان توفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لهذه الأنشطة. وينبغي للجنة أن تشجع الدول الأطراف المتقدمة النمو على زيادة مساعدتها ودعمها للبلدان النامية في مجال الاستخدامات السلمية ومنحها معاملة تفضيلية في هذا الصدد.

الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال نظام متعدد الأطراف دون تمييز.

89 - وأضافت قائلة إنه ينبغي أن تعزز الوكالة دورها الأساسي عن طريق تيسير نقل التكنولوجيات النووية إلى البلدان النامية، وينبغي للدول الأعضاء في الوكالة والدول الأطراف في المعاهدة أن تعزز التعاون بشأن الاستخدامات السلمية، وفقا للمعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للوكالة والدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمنح الدول الأطراف في المعاهدة الأولوية لدى تقديم المساعدة التقنية بشأن الاستخدامات السلمية، من أجل دعم تنفيذ المعاهدة ومصداقيتها. واختتمت كلامها قائلة إن العراق يؤكد على حقوق الدول الأطراف غير القابلة للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي الحصول على التكنولوجيات النووية دون تمييز أو انتقائية.

90 - السيدة العبدوي (المغرب): قالت إنه ينبغي للمؤتمر الاستعراضي، في وثيقته الختامية، أن يعيد تأكيد الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ وأن يعيد تأكيد الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وفقا للمعاهدة؛ وأن يشدد على ضرورة تزويد برنامج التعاون التقني التابع للوكالة بمراد مالية وبشرية مستدامة يمكن التنبؤ بها من أجل ضمان استدامة المشاريع؛ وأن يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز بناء القدرات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛ وأخيرا، أن يجسد الصلة الجوهرية بين الاستخدام السلمي للطاقة النووية والأمان والأمن النوويين.

91 - السيد معمري (الجزائر): قال إن الحاجة إلى ضوابط التصدير يجب ألا تُستخدم لتبرير إنشاء نظام انتقائي وتمييزي يحد من إمكانية حصول البلدان النامية على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية. فالقواعد والقيود المتعلقة بنقل التكنولوجيا وصادرات المواد النووية، والمفروضة على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما البلدان النامية، بغرض منع جميع أشكال الانتشار، تجعل من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - على تلك الدول الحصول على أية معدات نووية تتدرج في فئة التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن توسيعها. وأضاف أن هذه التدابير التمييزية والانتقائية تقوض بشكل خطير حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف، والمكرس في المادة الرابعة من المعاهدة، في التمتع بالفوائد المحتملة لاستخدام التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية دون تمييز وبما يتماشى مع المواد الأولى والثانية

- 94 - وأردف يقول إن الأمان والأمن النوويين ضروريان للاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض التنمية المستدامة؛ ومن مصلحة جميع الأطراف تعزيز أمان المنشآت والمواد النووية ومنع الإرهاب النووي. وينبغي للجنة أن تشجع البلدان المعنية على تحويل مفاعلاتها التي تستخدم اليورانيوم العالي التخصيب إلى استخدام يورانيوم منخفض التخصيب والتقليل إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب، على أساس طوعي وحيثما كان ذلك مجديا تقنيا واقتصاديا.
- 95 - واستطرد قائلاً إن اللجنة ينبغي أن تشدد على أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يجب ألا يكون على حساب البيئة الطبيعية أو صحة الإنسان. فقد كان للحادث النووي الذي وقع في محطة الطاقة النووية في فوكوشيما داييتشي والتخلص من المياه الملوثة نوويا الناتجة عنه، تأثير على النظام الإيكولوجي البحري العالمي وعلى صحة شعوب جميع البلدان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقيم بعناية الدروس المستفادة من الحادث وأن يواصل تحسين جهود الأمان النووي من أجل الحفاظ على سلامة البيئة البحرية العالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة أن تدعو اليابان إلى الاستجابة بإخلاص لشواغل المجتمع الدولي والتشاور على نحو تام مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوكالات الدولية ذات الصلة؛ والتوقف عن المضي قدماً في خططها الرامية إلى تصريف المياه الملوثة نوويا في المحيط؛ وضمان التخلص من المياه بطريقة منفتحة وشفافة ومأمونة وقائمة على العلم، والنظر في بدائل لتصريفها في المحيط؛ والتقييد الصارم بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- 96 - السيدة كيمباينين (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفتها مراقباً): قالت إن الاتحاد الأوروبي يعيد تأكيد دعمه للحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز ووفقاً للمعاهدة. وهو يؤيد عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودولها الأعضاء في مجال استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية؛ وتعد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مجتمعاً، من بين أكبر المانحين لصندوق التعاون التقني التابع للوكالة.
- 97 - وأضافت قائلة إن الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية أمور أساسية لتطوير استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية على نحو مأمون ومسؤول، بما في ذلك في تنفيذ جميع مشاريع التعاون التقني، وينبغي أن يمنحها المؤتمر الاستعراضي الأولوية الواجبة. وللوكالة دور رئيسي تؤديه في هذا الصدد. ولا يزال الاتحاد الأوروبي، من جانبه، ملتزماً بالتقييد بأعلى معايير الأمان والأمن والضمانات.
- 98 - ومضت تقول إن ضوابط التصدير تسهم في تعزيز الاستخدام السلمي للمواد والمعدات النووية. واعتبرت أن الالتزامات المتعلقة بضوابط التصدير التي جرى التعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة، بما في ذلك الإجراءات ذات الصلة الواردة في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010، لا تزال مجدية وتوفر أساساً جيداً للمناقشات في المؤتمر الحالي.
- 99 - السيد هيكيهارا (اليابان): قال إن التتقيف والإعلام في مجال الاستخدامات السلمية أمران مهمان للغاية. وفي هذا الصدد، تشي اليابان على مبادرة الحوار المستمر بشأن الاستخدامات السلمية التي تقودها المملكة المتحدة والولايات المتحدة.
- 100 - وأضاف قائلاً إن الحجج المتعلقة بمسألة المياه المعالجة من محطة فوكوشيما قد استُنفدت، وتناول وفد بلده جميع الشواغل المتعلقة بها في الجلسة السابقة (NPT/CONF.2020/MC.III/SR.2). ورداً على التعليق الذي أُبدي خلال الجلسة الحالية بشأن ضرورة أن تتبّع اليابان نهجاً منفتحاً وقائماً على العلم، قال إن هذا النهج تحديداً هو نوع النهج الذي ما فتئ بلده يتبعه على مدار السنوات الست الماضية ويعتزم اتباعه في العقود القادمة. وستواصل اليابان العمل عن كثب مع الوكالات المناسبة - وفي المقام الأول الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تعترف جميع البلدان بقيادتها في مجال السلامة النووية - وإشراك المجتمع الدولي والتواصل معه، بما في ذلك البلدان المجاورة.
- 101 - السيد برادي (أيرلندا): قال إنه ينبغي للمؤتمر أن يدعو جميع الدول الأطراف إلى الاعتراف بالركائز السبع للأمان والأمن النوويين فيما يتعلق بالمنشآت والمواد النووية المكرسة للأغراض السلمية، وذلك في جميع الظروف، بما يشمل حالات النزاع المسلح. وينبغي للمؤتمر أيضاً أن يعزز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأن يشجع، على وجه التحديد، على تنفيذ مبادرات مثل برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا - كوري التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية زيادة عدد النساء في جميع المجالات النووية.
- الأمان النووي والمسائل ذات الصلة
- 102 - الرئيسة: قالت إن الإجراءات 57 و 59 و 60 و 61 و 62 و 63 و 64 من خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 لها تأثير على موضوع الأمان النووي والمسائل ذات الصلة. وتتعلق هذه الإجراءات بالأمان النووي، والنقل المأمون للمواد المشعة، والهجمات المسلحة على المنشآت النووية، والمسؤولية النووية. وأضافت أن اللجنة

الرئيسية الثانية هي المحفل المعني بالمسائل المحددة المتعلقة بالأمن النووي، غير أنه يمكن مناقشة المسائل العامة المتصلة بكل من الأمان والأمن في اللجنة الرئيسية الثالثة.

103 - السيدة لازارو (الفلبين): قالت إنه ينبغي للجنة، في تقريرها، أن تعرب عن التزامها بحماية صحة الإنسان والبيئة والمجتمع من خلال مراعاة أعلى معايير الأمان والأمن النوويين؛ وأن تعترف بالآثار الضارة للإشعاع المؤيّن وأن تؤكد على وجوب مراعاة أعلى معايير الأمان النووي لمنع هذه الآثار والتخفيف من حدتها؛ وأن تقر بالإرشادات التقنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمان والأمان وأن تسلط الضوء على أهمية بناء القدرات في هذا الصدد.

رُفعت الجلسة الساعة 12:20.